

نقيب المحامين الأتراك؛

توثيق انتهاكات اليونان ضد طالبي اللجوء لتقديمها للمحكمة الأوروبية



قال نقيب المحامين الأتراك متهن فيزي أوغلو، إن العمل جار على توثيق انتهاكات اليونان ضد طالبي اللجوء على الحدود، وبذل جميع الجهود اللازمة بموجب القانون، لاستصدار حكم من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يدين عنف أبنينا.

وأضاف فيزي أوغلو أن نقابة المحامين الأتراك تعمل على استكمال الاستعدادات القانونية اللازمة لمقاضاة اليونان أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بسبب العنف الذي تستخدمه ضد طالبي اللجوء على الحدود.

دعوى دولية ضد اليونان

وأشار فيزي أوغلو أنه تابع بام عينه العنف الذي تستخدمه السلطات اليونانية في المنطقة العازلة بين البوابتين الحدوديتين "بازار كوله" التركية و"كاستانيس" على الجانب اليوناني.

ولفت نقيب المحامين في تركيا، إلى أن النقابة تعمل على استكمال الاستعدادات القانونية وتقديم شكوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد اليونان، من خلال الحصول على توكيل قانوني من طالبي اللجوء.

ونوه فيزي أوغلو إلى أن المطالبات التركية دفعت الاتحاد الأوروبي إلى مطالبة اليونان بـ "التحقيق مع المسؤولين الحكوميين الذين يرتكبون انتهاكات ضد حقوق الإنسان" تجاه طالبي اللجوء على الحدود.

كما دعا اليونان إلى احترام قوانين الاتحاد الأوروبي، ووضع حد للمأساة الإنسانية التي تحدث في المنطقة الحدودية، محملاً بروكسل وأبنينا مسؤولية الانتهاكات التي يتعرض لها طالبي اللجوء من قبل السلطات اليونانية.

ولفت فيزي أوغلو إلى أن الاتحاد الأوروبي يستضيف نحو 80 ألفاً من أتباع تنظيم "غولن" الإرهابي، إلا أنه يغلّق أبوابه أمام ضحايا الحرب في أفغانستان وسوريا والعراق، والذين لا يريدون سوى حياة أفضل.

وختّم بالإشارة إلى وجود احتمالات تشير إلى استخدام اليونان نوع من المواد الكيميائية تسببت بحروق في صفوف طالبي اللجوء الموجودين على الحدود، قائلاً: "سنقوم بتحليل تلك المواد. الحالات التي تعرضت لذلك النوع من المواد أصيبت بحروق عميقة".

في النقابة بولاية أدرنة برئاسة نقيبهم هناك، التقيوا مع طالبي اللجوء الذين طالبوا أيضاً برفع قضية ضد اليونان. وأشار أن مسودة الانتعاش الخاصة بالقضية ضد اليونان سوف تكون جاهزة الاثنين المقبل، وأن نقابة المحامين في أدرنة بدأت بالحصول على موافقة أولئك الذين يرغبون في مقاضاة اليونان في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وأكد أن على اليونان استقبال طالبي اللجوء المحتشدين على الحدود، وتقديم المساعدة لهم، ومن ثم السماح لهم بالتوجه إلى الدول المستهدفة في عملية اللجوء.

ولفت فيزي أوغلو إلى أن السلطات اليونانية تعتمد تعرية طالبي اللجوء الذين تلقى القبض عليهم في نهر مريج عى الحدود مع تركيا.

وأضاف أن هذه الممارسات لا تتفق في أي جزء من أجزائها مع القانون الدولي والضمير الإنساني وأن الاتحاد الأوروبي لم يشجب تلك الممارسات اليونان ولو بجملة واحدة.

وأشار إلى أن الجانب التركي يواصل جمع الأدلة التي توثق الانتهاكات والجرائم المرتكبة من قبل اليونان تجاه طالبي اللجوء. وقال فيزي أوغلو إن المحامين المسجلين

ولفت فيزي أوغلو إلى أن جميع الانتهاكات اليونانية تجاه طالبي اللجوء يجري توثيقها من قبل تركيا بواسطة نظام كاميرات متقدم، مذكراً بأن وحشية الانتهاكات اليونانية وصلت إلى حد سحب الماء المغلي وإطلاق الرصاص الحي على طالبي اللجوء.

وأشار إلى أن نقابة المحامين الأتراك في أدرنة (شمال غرب) بدأت بجمع توكيلات قانونية من قبل طالبي اللجوء، لتوثيق انتهاكات القانون الدولي من قبل السلطات اليونانية تشمل تعرض طالبي اللجوء للتعذيب وسوء المعاملة ومحاولات للقتل.

الاتحاد الأوروبي لم يف بالتزاماته الناجمة عن الاتفاقات التي عقدها مع تركيا. وتابع: "الاتحاد الأوروبي لم يف أيضاً بالتزاماته تجاه طالبي اللجوء، كما غض الطرف عن الهجمات التي تشنها قوات بشار الأسد على المدنيين الذين لجأوا إلى المناطق الحدودية السورية مع تركيا".

كما لفت فيزي أوغلو إلى أن بعض الأوساط التي تتحيز للفرص لمهاجرة تركيا، رغم وفاء الأخيرة بجميع التزاماتها والمسؤوليات تجاه قضية طالبي اللجوء، لم تنبس ببنت شفة تجاه الوحشية والانتهاكات التي ترتكبها اليونان ضد طالبي اللجوء.

أوروبا لم تف بوعودها

وطالب فيزي أوغلو الجهات الرسمية في الاتحاد الأوروبي بتوجيه الانتظار إلى المعاملة الإنسانية التي يتعرض لها طالبي اللجوء، بدلاً من انتقاد تركيا على فتحها المعابر الحدودية أمام الراغبين بالوصول إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، مؤكداً أن الاتحاد لم يف بوعده التي قطعها لتركيا.

كما شدد فيزي أوغلو على أن تركيا، حكومة وشعباً، قامت بدورها تجاه طالبي اللجوء وقدمت جميع أنواع الرعاية اللازمة لضحايا الحروب على أكمل وجه، لكن

هولندا تغلق المدارس لمحاربة تفشي فيروس «كورونا»

الوزراء الهولندي مارك روتي الذي أكد الجمعة الماضي ضرورة بقاء المدارس ومراكز الرعاية النهارية مفتوحة حتى يتمكن العمال الأساسيين من أداء وظائفهم.

وكان المعهد الوطني الهولندي للصحة العامة والبيئة قد أعلن في وقت سابق السبت تسجيل ثمانين حالة وفاة متناثرة بالإصابة بفيروس كورونا المستجد) ما يرفع إجمالي عدد الوفيات إلى 20 شخصاً كما سجلت 176 حالة جديدة ما يرفع إجمالي عدد الإصابات في البلاد إلى 1135 مصاباً.

قررت الحكومة الهولندية إغلاق المدارس ومراكز الرعاية النهارية في البلاد بدءاً من أمس الاثنين حتى السادس من أبريل المقبل في محاولة لمنع انتشار فيروس (كورونا المستجد - كوفيد 19).

ويأتي القرار بعد اجتماع أزمة لوزراء هولنديين مع خبراء الصحة ومسؤولي التعليم، وقرر وزير الصحة برونو بروينز إن المقاتلي والمطاعم والمراكز الصحية والنوادي رياضية ستغلق أبوابها بدءاً من الأحد ولثلاثة أسابيع.

وتأتي هذه القرارات في تحول عن موقف رئيس

«كورونا» يتوغل في إسبانيا.. والصين ترسل طائرة لإيطاليا



لكن هذا الارتفاع في عدد الحالات يدل على تباطؤ لأنه تم رصد حوالي ألفي حالة بين السبت والأحد.

إلى ذلك، أعلنت الشرطة الإسبانية في بيان أمس، أنها طلبت 150.000 كمائة وقناع طبي من مصنع في جنوب مدينة "خابين" لتزويد الخدمات الصحية المدنية. وأوضحت أنه تم نقل حوالي 86000 من الأقنعة إلى مدريد.

طائرة من الصين أما في إيطاليا البلد الأول من حيث الإصابات في أوروبا، فقد هبت الصين إلى مساعدة مواطنيها، إذ أرسلت الصين طائرة إلى مدينة ميلانو الإيطالية لإجلاء مواطنيها وطلاب من المناطق التي انتشر بها وباء فيروس كورونا.

وحملت الرحلة 125 مواطناً وتوجهت إلى مدينة وينتشو في إقليم تشجيانغ، وأجرت الإدارات المعنية الفحوص الصحية على كل المسافرين

على الرغم من ارتفاع حصيلة الإصابات في عدد من البلدان الأوروبية وعلى رأسها إيطاليا وإسبانيا، يتمسك الاتحاد الأوروبي بفتح الحدود، معتبراً أن إغلاقها أمر غير فعال في منع تفشي الفيروس المستجد، بحسب ما أوضح مسؤول في الاتحاد أمس الاثنين، مضيفاً أن أي إجراءات من هذا القبيل يجب أن يتم التنسيق بشأنها مع الدول الأوروبية المعنية بعدم عرقلة نقل المواد الغذائية والإسعافية.

بالتزامن، يستمر كورونا بالتوغل في إسبانيا، مع تسجيل حوالي ألف إصابة جديدة خلال 24 ساعة فيما ارتفع عدد الوفيات من 288 الأحد إلى 297 الاثنين بحسب حصيلة جديدة أعلنتها السلطات.

وقال فرناندو سيمون منسق الحالات الطارئة في مركز الصحة الوطنية إن عدد الحالات المؤكدة بات 8744.

تركيا تجدد رفض ضم روسيا للقرم وتؤكد دعم سيادة أوكرانيا

جددت تركيا رفضها ضم روسيا شبه جزيرة القرم، وتأكيدها على دعم وحدة تراب أوكرانيا وسيادتها على أراضيها. جاء ذلك في بيان صادر عن وزارة الخارجية التركية، في الذكرى السنوية الـ 6 لضم روسيا شبه جزيرة القرم.

وأكد البيان أن تركيا والمجتمع الدولي لا يعترفان بضم روسيا شبه جزيرة القرم قبل 6 سنوات، عبر استفتاء غير شرعي. وشددت أن تركيا ستواصل دفاعها عن حقوق ومصالح قارة القرم الأتراك الذين يُشكلون عنصراً أساسياً في شبه الجزيرة، وستبقي رفع الاضطهاد عنهم ضمن أولوياتها.

وأشار البيان إلى تجديد انقرة دعمها لوحدة تراب وسيادة "أوكرانيا الشريك الاستراتيجي"، وبدا التوتر بين موسكو وكيف، على خلفية التدخل الروسي في أوكرانيا بعد الإطاحة بنظام الرئيس الأوكراني الأسبق، فيكتور يانوكوفيتش (المقرب من موسكو)، أواخر 2013. وتازمت الأوضاع إثر دعم موسكو لانفصاليين موالين لها في كل من دونيتسك، وشبه جزيرة القرم (جنوب)، وقيامها (موسكو) لاحقاً بضم القرم إلى أراضيها عقب استفتاء من جانب واحد، في 16 مارس 2014.



واشنطن تتمسك بالتهدة في اليمن.. وتنفيذ اتفاق الرياض

"مسار ستوكهولم" قد تخطاه الوقت والأحداث ويجب البحث عن بدائل له. وتسعى الدبلوماسية الأميركية للوصول إلى هذين الهدفين، التهدة والعودة إلى العملية السياسية إلى إنجاز خطوات "بناء ثقة"، علماً أن الأميركيين يعتبرون أنه من الصعب بشكل عام العمل في اليمن.



دعم المساعي السعودية ولعل الأبرز في حديث المسؤول بوزارة الخارجية تكديده أن الأميركيين "يتابعون دعم الجهود السعودية في التوسط بين الأطراف اليمنية".

وأضاف "من الضروري أن يطبقوا اتفاق الرياض وأن يظهروا للشعب اليمني أن قادتهم ملتزمون بتقديم التنازلات السياسية المطلوبة للوصول إلى حل ينهي الصراع".

وكانت وزارة الخارجية السعودية قبل أيام أكدت في بيان لها ضرورة أن تعمل الأطراف "على حل الخلافات والتحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق الرياض بعيداً عن المهارات الإعلامية، التي لا تخدم المصلحة وتزيد الفجوة بين الأشقاء، ولا تنهي الأجواء الملائمة للمضي في تنفيذ".

تصعيد الجوف

كما تحرص الحكومة الأميركية وما زالت على إرساء التهدة بين الحكومة اليمنية والحوثيين، وسط قلق من تصاعد العنف في اليمن.

وقد أوضح مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية، أن الأميركيين "قلقون من أحداث الفترة الأخيرة في الجوف وما يمكن أن يحصل من عنف في مارب"، كما أضاف أن "أي عودة للتصعيد سيعاني منها المدنيون". ودعا كل الأطراف للعمل من جديد على خفض التصعيد والعودة إلى العملية السياسية. يعمل الأميركيون مع الأمم المتحدة، خصوصاً الوفد الأممي مارتن غريفيثس، على تفادي أي تصعيد محتمل، وما زال الطرفان يبحثان عن وسيلة للتوصل إلى صيغة للتهدة والعودة إلى العبلية السياسية، وقد اعتبروا إلى حد كبير أن

"إن استعمال القوارب المتفجرة والألغام وأي سلاح آخر في المياه الدولية هو تهديد مباشر للملاحة ولا يجب التسامح معه".

وكان الناطق باسم قوات التحالف أعلن "إحباط وإفشال عمل إرهابي وشيك كان يستهدف إحدى ناقلات النفط في بحر العرب" في الثالث من الشهر الجاري، فيما وجهت الحكومة اليمنية أصابع الاتهام إلى الحوثيين بمحاولة شن الهجوم بدعم مباشر من إيران.

ما يتحكم بتصرفات الأميركيين منذ حين قناعتهم أن الحوثيين يتلقون السلاح والتدريب من إيران، لكنهم مقتنعون أيضاً أن الحوثيين هم أكثر من جناح واحد، وإنهم غير متوافقين فيما بينهم ويجب متابعة العمل بجهد للتوصل إلى تفاهم معهم.

تهديد الملاحة

تعتبر مصادر الحكومة الأميركية وتقديرات الموظفين فيها من أميين ودبلوماسيين، أن إيران دأبت منذ شهرين على الرد على قائد فيلق القدس في الحرس الثوري قاسم سليماني، عبر تسليح الميليشيات التابعة لها، والطلب منها تخريب أي عملية سياسية، خصوصاً في اليمن من قبل ميليشيات الحوثي.

فمليشيات الحوثي المتحالفة مع إيران، والتي تتلقى منها ومن ميليشيات حزب الله السلاح والتدريب، سعت إلى تصعيد عملياتها بشكل واضح، وهو يهدد الآن بمأساة إضافية في منطقة مارب.

مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية ولدى استيضاحه عن محاولة ضرب ناقلة نفط في بحر العرب منذ أسبوعين،